S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1311
18 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤ الى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - يورد هذا التقرير بيانا بأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عملا بالولاية التي أسندها اليها مجلس الأمن في القرار ٣٥٠ (١٩٧٤) ثم مددتها قرارات لاحقة، آخرها القرار ٩٢١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

ثانيا - تنظيم القوة

٢ - كان تشكيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ على النحو التالي:

بولندا	٣٥٩
كندا	٢١٥
النمسا	٤٦٣
	١٠٣٧
مراقبو الأمم المتحدة العسكريون (المعارون من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين)	٣
المجموع	١٠٤٠

وبالإضافة الى ما سبق، تتلقى القوة مساعدة من ٨٢ مراقبا تابعا لفريق مراقبي الجولان من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في لجنة الهدنة الاسرائيلية - السورية المشتركة.

٣ - ولا يزال الميجور جنرال رومان ميزتال البولندي قائدا للقوة.

211194 211194 94-45616

٤ - وينتشر أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك داخل المنطقة الفاصلة وفي جوارها (انظر الخريطة المرفقة)، حيث توجد حولها معسكرات قواعدهم ووحدة الإمدادات. ويوجد مقر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في معسكر الفوار. وتحتفظ القوة أيضا بمكتب في دمشق، أما مبنى مقرها السابق في دمشق فقد أغلق في نهاية أيار/مايو ١٩٩٤.

٥ - وتنتشر الكتيبة النمساوية في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة. وهي تشغل في الوقت الحاضر ١٦ موقعا و ٩ مخافر أمامية. أما الكتيبة البولندية فتنتشر في الجزء الجنوبي من المنطقة. وهي تشغل في الوقت الحاضر ١٤ موقعا و ٨ مخافر أمامية. وتقع قاعدة هذه الكتيبة في معسكر الزيوانية. وتقوم كلتا الكتيبتين بإزالة الألغام تحت رقابة مقر القوة.

٦ - وتتخذ وحدة الإمدادات الكندية قاعدتها في معسكر الزيوانية ولها مفرزة في معسكر الفوار. وتقوم هذه الوحدة بمهام النقل العام في الخط الثاني، ونقل المؤونة ومراقبة وإدارة السلع التي تتلقاها القوة، وتقوم أيضا بصيانة المعدات الثقيلة.

٧ - ويقدم الدعم الإمدادي داخليا الى الوحدات العسكرية في الخط الأول، ويشمل هذا الدعم نقل الإمدادات الى المواقع، وتقدم وحدة الإمدادات الكندية، كما هو مبين أعلاه، الدعم الإمدادي في الخط الثاني. وتقدم الأمم المتحدة، بطرق الإمداد العادية الدعم في الخط الثالث. ويستخدم مطار دمشق الدولي رأس جسر جوي للقوة، كما يستخدم لذلك مطار تل أبيب الدولي، ويستخدم ميناءا اللاذقية وحيفا للشحنات البحرية. وتقدم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين الدعم الجوي في مسرح العمليات بناء على الطلب.

ثالثا - أنشطة القوة

٨ - أجمل تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤[١] اختصاصات القوة ومبادئها التوجيهية، فضلا عن مهامها. وقد استمرت القوة، بالتعاون مع الطرفين، في أداء المهام الموكولة اليها. وتحقيقا لهذا الغرض، احتفظ قائد القوة وهيئة أركانه بصلات وثيقة مع هيئتي أركان الاتصال العسكري التابعتين لاسرائيل والجمهورية العربية السورية. وواصل كلا الطرفين فرض بعض القيود على حرية تنقل القوة.

٩ - وواصلت القوة الإشراف على مراعاة وقف إطلاق النار بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتمت المحافظة على وقف إطلاق النار وظلت الحالة الميدانية هادئة في منطقة عمليات القوة.

١٠ - وقامت القوة بالإشراف على المنطقة الفاصلة لكي تضمن عدم نشر أية قوات عسكرية فيها[٢]. وتحقق ذلك بفضل مواقع ومخافر ثابتة يشغلها أفراد على الدوام، وبفضل دوريات راجلة ومحمولة تعمل على فترات غير منتظمة ليلا ونهارا في مسارات محددة سلفا. وعلاوة على ذلك، أنشئت مخافر أمامية

مؤقتة وسـُيرت دوريات إضافية بين الحين والآخر حسب مقتضى الحال. وفي الفترة من أيار/مايو الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حدث عدد من الانتهاكات من جانب الأفراد السوريين تنطوي على أشغال ميدانية وزرع ألغام برية في المنطقة الفاصلة. وقد أزيلت تلك الألغام بعد احتجاج الأمم المتحدة.

١١ - وقامت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، مرة كل أسبوعين، بعمليات تفقد لمستويات التسلح والقوات في مناطق التحديد. ورافق أفرقة التفقد ضباط اتصال من الطرف المعني. وقد تعرضت أفرقة التفقد، على غرار ما حدث في الماضي، لقيود فرضها الجانبان كلاهما على تنقلها، مما حرمها من الوصول إلى بعض مواقعهما.

١٢ - وساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتوفير تسهيلات البريد وتسهيلات لمرور الأفراد عبر المنطقة الفاصلة. وقـُدم العلاج الطبي للسكان المحليين في حدود الإمكانيات المتاحة، عند الطلب.

رابعا - الجوانب المالية

١٣ - كان مما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٤٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ أنهاء أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات للقوة بمعدل لا يتجاوز إجماليه ٠٠٠ ٦٨٠ ٢ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٩٩ ٢ دولار) شهريا لفترة ستة شهور اعتبارا من ١ حزيران/يونيه إلى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، إذا قرر مجلس الأمن تجديد ولاية القوة لما بعد فترة الستة أشهر المأذون بها بمقتضى قرار المجلس ٨٨٧ (١٩٩٣). وسيلزم أن ترصد الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين اعتمادا ماليا مناسبا فيما يتعلق بالفترات اللاحقة لـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، إذا قرر المجلس تجديد ولاية القوة بعد ذلك التاريخ. وقد بلغت الأنصبة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ نحو ٦٦ مليون دولار.

خامسا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٤ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ٩٢١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أن يجدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، طلب المجلس أيضا من الأطراف المعنية القيام فورا بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار.

١٥ - وقد تناول تقريري المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط[٣]، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٥٩/٤٨ ألف و باء المؤرخين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصعد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

سادسا - ملاحظات

١٦ - واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والسورية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها أداء فعالا، بالتعاون من قبل الطرفين. وخلال الفترة المستعرضة، بقيت الحالة في قطاع اسرائيل - سوريا هادئة، ولم يقع أي حادث خطير.

١٧ - وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل - سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك. وما زلت آمل أن يبذل جميع المعنيين بالأمر جهودا دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض التوصل إلى تسوية تحقق سلما عادلا دائما، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٨ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. وبناء على ذلك، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة اسرائيل عن موافقتها.

١٩ - وختاما، أود الإشادة بالميجور جنرال رومان ميزتال وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته. فقد أدوا بكفاءة وتفان الواجبات الهامة التي أسندها إليهم مجلس الأمن. وأغتنم الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في هذه القوة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والعشرون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الفقرات من ٨ إلى ١٠ من الوثيقة S/11563.

(٢) المرجع نفسه، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٤، الوثيقة S/11302 و Add.1 و 2.

(٣) A/49/556.

- - - - -